لفظ "ليس" ومعناها
في التراث النحوي

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن العمار

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله على نعمائه، والشكر له على آلائه، والصلاة والسلام على خير أوليائه، أما بعد:

فهذا بحث بعنوان: لفظ «ليس» ومعناها في التراث النحوي، تحدثت فيه عن أصل ليس، وحركة فائها ولامها، وهل هي فعل أو حرف؟ وعلة جمودها، ومعناها في التراث النحوي، وعدم دلالاتها على الحدث.

آمل أن أكون قد وفقت في عرض الموضوع ومناقشته والله أسأل التوفيق والسداد.

أصلها:

قال الخليل: أصل «ليس»: «لا أيْسَ» فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء[1].

وتبعه الفراء، واستدل بقول العرب: ائتني به من حيث أيْسَ ولَيْسَ، وجيء به من أيْسَ ولَيْسَ، أي من حيث هو وليس هو[2]. وقال ابن فارس: قال الخليل: إن كلمة «أيْسَ» قد أُميتت، وما ورد منها هو قول العرب: «ائت به من حيث أيْسَ وليس» لم يستعمل «أيْسَ» إلا في هذه فقط [3].

وقد رد أبو علي الفارسي هذا الرأي فقال:

"ومن زعم أن «ليس» أصله «لا أيْسَ» قيل له: ما تريد بقولك: إن أصله هذا،

(١) كتاب العين ٧/ ٣٠٠ مادة «ليس»، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد ص١٦٢، واللسان والتاج مادة «ليس».

(٢) المراجع السابقة.

(٣) معجم مقاييس اللغة «أيس» ١/ ١٦٤، وانظر اللسان «ليس».

أتريد أن تفيدنا الحروف التي ركبت منها هذه الكلمة أم تريد أن معناها الآن بعد التركيب «لا أيْسَ» كما أن معنى «وَيلُمِّها» إنما هو «ويل لأمها»؟.

فإن أردت إفادتنا الحروف فذلك ما لا طائل فيه؛ لأن هذه الكلمة إذا حصلت دالة على المعنى الذي وضعت له فلا فائدة في تعريف الحروف التي ركبت منها من أي شيء هي، على أن ذلك لا تقوم عليه دلالة من جهة النظر، وأنه لا يجد فصلاً[1] بين من قال: إن اللام فيه من «ليس»، والياء من «يَنَع»، والسين من «مسَّه» وبينه. وحكم ما وقف المدعي له هذا الموقف أن يكون ساقطاً.

وإن قال: إن معنى «ليس» الآن «لا أيْسَ» كان ظاهر الفساد؛ لأنه يصير على قوله اسماً منفياً، والأسماء المنفية نحو «لا ريب»[2]، و «لا ملجأ»[3] لا تتصل بها علامة الضمير، وفي قولهم: ليسوا، وليسا، ولستم، ونحو ذلك دلالة على أنه ليس باسم منفي. ولا يكون على هذا مثل ما قاله الخليل في «لن»: إنه «لا أن»[4]؛ لأن معنى النفي ثمَّ قائم، وعمل النصب في الفعل ظاهر، وقد كثر إضمار «أن» وإعمالها مضمرة في الأفعال، وليس الأمر في هذه الكلمة فيمن حملها على هذا الوجه كذلك»[5].

ويرى سيبويه أن أصل «لَيْسَ»: «لَيِسَ» بفتح فكسر ففتح، ولم يقلبوا الياء ألفاً كما فعلوا ذلك في نحو: باع وهاب، فلم يقولوا: «لاس» وإنما أسكنوا الياء واكتفوا بهذا الاعتلال لعدم تصرفها ولكثرتها في كلامهم فكأنها مُسكَّنة من نحو

(١) أي: لا يجد فرقاً.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) التوبة: ١١٨.

(٤) انظر قول الخليل في الكتاب ١/٤٠٧.

(٥) المسائل الحلبيات ص ٢٨١، ٢٨٢.

قولهم: صَيْدَ البعير، بالتخفيف والأصل: «صَيِدَ»[1] بفتح فكسر ففتح كما قالوا: عَلْمَ ذلك في عَلِمَ ذلك [2]. وتبعه على هذا المبرد[3]. والفارسي[4] والصيمري[5] والزمخشري[6] والأنباري[7] وابن يعيش[8] وابن عصفور [9].

ويؤيد هذا أن الفعل الماضي الثلاثي ثلاثة أنواع لا رابع لها، فإما أن يكون على وزن فَعَل بفتح العين نحو: ضَرَبَ والفتحة لا تسكن لخفتها، وإما أن يكون على وزن فَعُل بضم العين نحو: كَرُم وهذا البناء لم يأتِ منه من بنات الياء شيء[10]، وإما أن يكون على وزن فَعِل بكسر العين نحو فَرِح، والكسرة تخفف بالإسكان نحو: عَلْم في عَلِم[11] لذا تعين القول إن أصل «لَيْسَ» هو «لِيسَ». بكسر العين ثم خففت إلى «لِيْس» بإسكان العين، ولا يقال ـ أيضاً ـ إن «لِيْس» بالإسكان أصل؛ لأن «فَعْلَ» بسكون العين ليس موجودًا [12].

مما سبق بدا للقارئ أمران في أصل «ليس»:

الأول: كونها مركبة من كلمتين «لا»، و «أيس» كما يقول بذلك الخليل والفراء

(١) صيد البعير: أصابه داء في رأسه ينتج عنه سيلان أنفه ورفع رأسه. القاموس المحيط «صيد».

(٢) الكتاب ٢/ ٢٥٦، ٣٦١، واللسان «ليس».

(٣) المقتضب ٤/ ٨٧.

(٤) المسائل الحلبيات ص ٢٢٤.

(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٨، ١٨٩.

(٦) المفصل ٢٦٩، وشرحه لابن يعيش ٧/ ١١٢.

(٧) منثور الفوائد المسألة رقم ١٦ ص ٢٥و ٢٦.

(٨) شرح المفصل ٢/ ١١٣.

(٩) شرح الجمل ١/ ٣٧٨.

(١٠) قال ابن هشام: جاء «هَيُؤ»، المغني ١/ ٢٩٣.

(١١) الكتاب ٢/ ٣٦١، والخصائص لابن جني ١/ ٧٥، والتبيين للعكبري ص ٣١١ و ٣١٣.

(١٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٨، والممتع له أيضاً ٢/ ٤٤٠، وشرح الفية ابن معطي ٢/ ٨٨٤، ٨٨٥.

ومن يرى رأيهما، ومعنى «أيس»: موجود فإذا سبقت بـ «لا» صار المعنى: لا موجود، فـ «لا» على هذا نافية، وبسبب التركيب حذفت همزة «أيس» للتخفيف، وألف «لا» لالتقاء الساكنين.

وإلى قول الخليل مال جرجي زيدان[1] والدكتور مهدي المخزومي[2] ـ من المحدثين ـ مستأنسين بحالها في اللغات السامية.

وإذا نظر فيما يقابل «ليس في اللغات السامية، انطلاقاً من قول الخليل إنها مركبة، وجد أن الأصل «أيْسَ» يقابل في العبرية: «يِشْ» بمعنى يوجد، و «ليس» بعد التركيب تقابل: «أل يِشْ»، وفي السريانية «أيْسَ» تقابل: «إيت» و «ليس» تقابل: «لَيْتَ» التي يراد بها نفي الكون المطلق[3].

قال المستشرق الألماني برجشتراسر: ويقابل «ليس» في الآرامية: «لَيْتْ» ويقاربها في الأكادية فعل، وهو «إيشُو» أي: يملك الشيء وهو له، فمعنى: «لَيتَ» لا يوجد، وهذا هو عين معنى «ليس» الأصلي، غير أن الحروف لا تتطابق تماماً، فالسين العربية لا يقابلها في اللغات السامية الشمالية إلا السين بعينها أو الشين، ولا تقابلها «التاء» أو الثاء» الآراميتان، ولا يوجد بين الحروف العربية حرف يقابله في الآرامية «التاء» أو «الثاء»، وفي العبرية والأكادية «الشين» إلا «الثاء» فكان يلزم أن تكون «لَيْتْ» في العربية «لَيْتَ» وقيام «السين» في «ليس» مقام «التاء» نقص لقوانين الأصوات السامية، لابد له من سبب، ولا نعرفه[4].

(١) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ص ١١٥.

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ص ١٣٧.

(٣) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ص ١١٥.

(٤) التطور النحوي للغة العربية لـ «برجشتراسر» ص ١٦٩، وانظر: كتاب: فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبدالتواب ص ٣٣، وكتاب: من تراثنا اللغوي القديم لطه باقر ص ٥٤.

الثاني: كونها غير مركبة كما يقول بذلك سيبويه والمبرد والفارسي وغيرهم وهذا القول ـ فيما أرى ـ أقرب مأخذاً؛ لأن القول بالتركيب إنما يصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب مثل «لولا»[1] أما هنا فالظاهر جزء كل واحد منهما، «اللام» من «لا» و «يس» من «أيس».

ولأن القول بالتركيب مع إمكان القول بعدمه أمر فيه تكلف؛ ولأن القول بعدم التركيب هو ما عليه الكثير.

وأما قول العرب: ائتني به من حيث أيْسَ وليس، وجيء به من أيْسَ وليس، فلماذا لا يحمل على بقاء كل كلمة على معناها؟!.

حركة فائها ولامها:

أصل «لَيْسَ» كما سبق «لَيِسَ» على وزن «فَعِلَ» ففاؤها ولامها مفتوحتان في الأصل، وبعد الاعتلال بإسكان العين، ويبقى الفتح في الفاء عند إسنادها إلى الضمائر فيقال: لَسْتُ، ولَستما، ولَستم ولَسْتُنَّ، ولَيسُوا ولَسْنا وعند تأنيثها نحو: لَيْسَتْ.

ويعلل سيبويه فتح فائها عند إسنادها لضمير المتكلم المفرد: بأنهم قالوا: لَسْتُ كما قالوا: مَسْتُ[2] ولم يقولوا: لِسْتُ.

كما قالوا: خِفْتُ؛ لأنه لم يتمكن تمكن الأفعال[3].

وقال العكبري: بقي الأول على فتحه تنبيهاً على الأصل[4].

---

(١) التصريح للشيخ خالد الأزهري ٢/ ٢٣٠.

(٢) مَسْت أصلها: مَسِسْتُ بفتح الميم وكسر السين الأولى ثم حذفت السين الأولى بحركتها، ومن قال مِسْتُ حذف السين الأولى وألقى حركتها على الميم وهو من شواذ التخفيف، اللسان «مس» وانظر في مسألة الحذف والإتمام - أيضاً - أوضح المسالك لابن هشام ٤/٤٠٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠، واللسان «ليس».

(٤) التبيين ص ٣٢٣.

وقال الفراء: وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله «قَدْ»، قالوا: «لُسْتُمْ» يريدون: لَسْتُم، ثم يقولون: لَيْسَ ولَيْسُوا سواء؛ لأنه فعل لا يتصرف، ليس له «يَفْعِل» (١).

وكذلك السين مفتوحة عند إفرادها وعند إسنادها إلى تاء التأنيث وربما أشبعت الفتحة فصارت ألفاً.

حكى أبو علي أنهم يقولون: «جيء به من حيثُ وليسا» (٢).

يريدون «وليس» فيشبعون فتحة السين، إما لبيان الحركة في الوقف، وإما كما لحقت «بينا» في الوصل (٣).

أما إذا أسندت إلى واو الجماعة فتضم، وإذا أسندت إلى ضمائر الرفع المتصلة فتحذف عينها وتسكن لامها، وهذه حال كلِّ فعلٍ أجوف.

«ليس» فعل أو حرف:

ذهب جمهور النحويين(٤) إلى القول بفعلية «ليس» ولهم على ذلك أدلة منها:

١ـ تحملها الضمائر البارزة والمستترة نحو: لستُ، ولستَ، ولستِ ولستما ولستم ولستن وليسا وليسوا ولسن، ونحو: زيد ليس قائماً، أي: ليس هو قائماً.

(١) معاني القرآن ٣/ ٦٢ ومعنى: لا يناله «قد» أي: لا تدخل عليه «قد» التي هي من علامات الفعل، وفي المغني لابن هشام ١/ ٢٩٣ وسمع: «لُسْتُ» بضم اللام.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٢٨٢، والتاج «ليس».

(٣) اللسان «ليس».

(٤) الكتاب ١/ ٢١، والمقتضب ٤/ ٨٧، ٤٠٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٦، والأصول لابن السراج ١/ ٨٢، وملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري ص ١٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٨، والتسهيل لابن مالك ص ٥٣، والمغني لابن هشام ١/ ٢٩٣.

٢ـ اتصال تاء التـأنيث بها على حد اتصالهـا بالفعل فتثـبت مع المؤنث وتحذف مع المذكر نحو: ليست هند قائمة وليس محمد قائماً.

٣ـ فتح آخرها كما في أواخر الأفعال الماضية، وإسكانه عند اتصالها بضمير المتكلم والمخاطب.

٤ـ كونها تنصب خبرها مقدماً ومؤخراً وموجباً ومنفياً.

٥ـ امتناعها من أن تكون جواباً للقسم على حد ما تكون عليه «ما».

وذهب الفارسي ومن تبعه إلى القول بحرفيتها، واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

١ـ أنها لا مصدر لها [١].

٢ـ أنها لا تتصرف، ولا تدخل عليها «قد» [١].

٣ـ أنها ليست على أوزان الفعل [١].

٤ـ أنها لا تدل على الحدث، ولا على أحد الأزمنة الثلاثة [٢].

٥ـ أنها لا توصل بـ «ما» التي تكون مع الفعل بتقـدير المصدر، فتكون معه بمنزلة الاسم [٣].

٦ـ عدم إعمالها في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وليس المالُ إلا الذهب [٤].

٧ـ عدم اتصال نون الوقاية بها في الشعر كقول رؤبة:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرامُ ليسي[٥]

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣٧٨، والتبيين للعكبري ص ٣١١.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٢١٠، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٣، وكتاب الشعر ١/ ٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٠.

(٣) المسائل الحلبيات ص ٢١٩، والبصريات ٢/ ٨٣٣، والتبيين للعكبري ص ٣١١.

(٤) المسائل الحلبيات ص ٢٢٠، والتبيين للعكبري ص ٣١١.

(٥) بيت من الرجز، انظر: المسائل الحلبيـات ص ٢٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٨، والمغني ٢/ ١٧١، وشرح أبياته للبغدادي ٤/ ٨٤، والخزانة ٢/ ٤٢٥، ٤٥٤ و٤/ ٥٦، وملحقات الديوان ص ١٧٥.

٨ـ انتصاب جوابها كما ينتصب جواب «ما» النافية كقولك: ليس زيد بزائرك فتكرمَه، وقولك: ما زيد بزائرك فتكرمَه [١].

وذكر ابن برِّي أدلة على أن «ليس» تشبه الحرف هي: الدليل الرابع والسادس والسابع من أدلة الفارسي ومن تبعه، وزاد عليها ثلاثة أخرى هي:

١ـ كون «ليس» لا تأتي إلا لمعنى في غيرها كحروف المعاني، ولا تأتي لمعنى في نفسها.

٢ـ كونها لا تستقل بمرفوعها دون منصوبها في حالة من الأحوال بخلاف «كان وأخواتها».

٣ـ كونها تأتي حرف عطف بمنزلة «لا» على مذهب أهل الكوفة [٢].

وذكر الصفار ـ شارح كتاب سيبويه ـ أن القول بفعلية «ليس» هو المذهب الأَسَدُّ، وهو مذهب النحويين عدا الفارسي، وذكر من أدلة فعليتها أنها تلحقها علامة التأنيث على حد لحاقها للأفعال، وأن الضمير يتصل بها نحو: لست وليسا، وذكر أن الفارسي رام نقض هذين الدليلين بأن علامة التأنيث تلحق الحرف ـ أيضاً ـ نحو: «ثُمَّت» و «رُبَّت» وبأن الضمير قد يلحق الحرف ـ أيضاً ـ نحو: إنّه وإنك.

وعقب الصفار على هذين الاعتراضين فقال عن الأول: الذي قاله الفارسي خطأ؛ فإنا لم نقل تلحقها علامة التأنيث بل قيدنا ذلك بأنها لاحقة على حد لحاقها للفعل ونعني به أنها تثبت مع المؤنث وتحذف مع المذكر نحو: ليست هند قائمة وليس عمرو خارجاً، و «ربت» تلحقها في كل حال مع المذكر والمؤنث، على تأنيث اللفظ على معنى الكلمة.

(١) التبيين للعكبري ص ٣١١.

(٢) كتاب ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري ص ١٠٧، ١٠٨.

وقال عن الثاني: ليس بشيء فإنا إنما أردنا ضمير الرفع ولا يكون أبداً إلا في الفعل.

وذكر الصفار ثلاثة من أدلة الفارسي وهي: عدم تصرفها، وأنها لا مصدر لها، وأنها ليست على وزن من أوزان الفعل. وأجاب عن الأول والثاني بقوله: إن من الأفعال المتفق عليها ما لا يتصرف ولا يكون لها مصدر وذلك فعل التعجب نحو: ما أحسن زيداً؛ لأنه لا يمكن أن يكون اسماً إذ لا موجب لبنائه، وأجاب عن الثالث بأنها مخففة من «فَعِل» بكسر العين، وهو من أوزان الفعل نحو: «عَلِمَ» وبعد التخفيف تقول: «لَيْسَ» و «عَلْمَ» (١).

وقد أجاب الفارسي عن بعض أدلة الجمهور فقال: إن اتصال الضمير بـ «ليس» هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنها فعل، ألا ترى أنه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم، وذلك قول بعضهم: «هاءَا» و «هاؤوا» كما تقول للمخاطب «افعلا» و «افعلوا» وهذا الحرف من الأسماء التي سميت بها الأفعال وهذه الكلم التي سميت بها هذه الأفعال أسماء وليست بأفعال ولا حروف (٢).

وأجاب الجمهور عن هذا بأن «هاء» اسم باتفاق و «ليس» ليست اسماً عند أحد وإنما جاءت العلامات في «هاءَ» و «هاءِ» و«هاءُ» على جهة التشبيه بالفعل هذا في بعض اللغات، وفيها لغات لا تدل العلامة فيها على مثل ما تدل عليه العلامة في الفعل، كقولهم: «هاؤم» فإنه زاد الميم والمراد به الأمر، وليس في أفعال الأمر ما هو كذلك كقولك: خذ، وخذوا، فإنه لا ميم فيه،وإذا بعد هذا اللفظ من فعل الأمر ومن بقية الأفعال وكان اسماً لم يناقض به في باب «ليس»(٣).

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ٧٥ أو ٧٦ أ مخ «بتصرف».

(٢) المسائل الحلبيات ص ٢١١ وما بعدها، وانظر المفردات للراغب ص ٥٩٤.

(٣) التبيين للعكبري ص ٣١٠.

وأجاب الجمهور ـ أيضاً ـ عن أدلة الفارسي ومن تبعه فقالوا: أما كونها لا تتصرف ولا مصدر لها ولا تدخل عليها «قد» فإنه قد وجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة نحو: التعجب وعسى وحبذا [١].

وأما كونها على غير أوزان الفعل فهي على وزن الفعل في الأصل فوزنها «فَعِلَ» ثم خففت [٢].

وأما كونها لا تدل على إثبات الحدث والزمن وإنما تنفيهما فإن من الأفعال ما يدل على النفي فقط مثل: أمسك عن الفعل، وكف عنه، وترك، وصام، فإن ذلك كله يدل على النفي وهي أفعال بلا خلاف.

وشيء آخر هو أن من يقول بفعليتها يقول: لا نثبتها فعلاً حقيقياً بل هي فعل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في العمل [٣].

وأما كونها لا توصل بـ «ما» التي تكون مع الفعل بتقدير المصدر فلأنها وضعت على النفي كالحرف فلا يكون منها مصدر [٤].

وأما عدم إعمالها في قولهم: «ليس الطيب إلا المسك» فالحكاية شاذة شذوذاً لا يثبت بمثله أصل [٥].

أو تحمل على أن في «ليس» ضمير الشأن [٦]، أو تحمل على زيادة «ليس» مع بقاء نفيها، كما تزاد «كان»[٧]. أو تحمل على أن «ليس» مثل «ما» وهذا

(١) التبيين للعكبري ص ٣١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٨.
(٢) التبيين للعكبري ص ٣١٣، وشرح الجمل ١/ ٣٧٨، ومبحث «أصلها» من هذا البحث.
(٣) التبيين للعكبري، ص ٣١٣.
(٤) المرجع السابق، ص ٣١٤.
(٥) المرجع السابق، ص ٣١١.
(٦) المرجع السابق، ص ٣١٢.
(٧) المرجع السابق، ص ٣١٣.

قليل[1]، أو تحمل على إعمال «ليس» في «الطيب» مع نية تجرده من الألف واللام، وخبرها محذوف [2].

وأما عدم اتصال نون الوقاية بها في الشعر، فيحمل ذلك على الضرورة وسهلها أمور هي:

١ـ أن «ليس» فعل جامد والفعل الجامد يشبه الأسماء.

٢ـ أن «ليس» هنا للاستثناء، وحق الضمير بعدها الانفصال، وإنما وصلة للضرورة، والنون ممتنعة مع الفصل، فتركها مع الوصل التفاتاً إلى الأصل.

٣ـ أن «ليسي» بمعنى «غيري» ولا نون مع «غير» [3].

وأما انتصاب جوابها كما ينتصب جواب «ما» النافية فلأنها فعل لفظي لا حقيقي، والنفي ملازم لها.

وأعود مرة أخرى إلى الحديث عن حرفية «ليس» فأقول:

قال ابن النحاس في تعليقه على المقرب: قال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية «ليس» تقليداً منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها [4].

وقال المرادي: «وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وجماعة من أصحابه وابن شقير إلى أنها حرف» [5].

وقال ابن هشام: «وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة «ما» وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة، والصواب فعليتها» [6].

(١) الكتاب ١/ ٧٣، والأصول لابن السراج ١/ ٩٠.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٢٢٩.

(٣) شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/ ٨٥، ٨٦.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٧٤.

(٥) الجنى الداني ص ٤٩٤.

(٦) المغني ١/ ٢٩٣.

هكذا نُقل عن ابن السراج، والذي في الأصول لابن السراج هو: (أما «ليَس» فالدليل على أنها فعل ـ وإن كانت لا تتصرَّف تصرف الأفعال ـ قولك: «لستُ» كما تقول: «ضربتُ») [1].

فهذا النص ـ كما يظهر ـ قاله ابن السراج قبل تحوله إلى أنها حرف، كما يشهد بذلك ما نقله ابن النحاس عنه.

وقال الكسائي: ربما جاءت «ليس» بمعنى «لا» التي ينسق بها [2]، وتبعه الفراء[3] وابن كيسان [4].

وبذلك قال الكوفيون والبغداديون [5].

وقال الكسائي ـ أيضاً ـ: وربما جاءت «ليس» بمعنى «لا» التبرئة، وتبعه الفراء[6].

وقال المالقي: إذا وجدت «ليس» بشيء من خواص الأفعال فهي فعل، وإذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال فهي حرف [7].

وعلى الرغم مما استدلوا به على حرفيتها فقد قال الفارسي: النصب في «ليس» مع اشتهاره في السماع يقويه القياس، وذلك أنها مشبهة الأفعال من غير جهة، فبحسب كثرة الشبه فيها بالفعل يحسن إعماله عمله[8] . لذا قال ابن مالك:

(١) الأصول ١/ ٨٢.

(٢) الصاحبي ص ٢٦٦، واللسان «ليس».

(٣) مجالس ثعلب ٢/ ٤٤٧.

(٤) اللسان «ليس».

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٦، والارتشاف لأبي حيان ٢/ ٦٣٠.

(٦) اللسان «ليس»، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٥٤.

(٧) رصف المباني ص ٣٦٩.

(٨) المسائل الحلبيات ص ٢٢٤.

واضطرب قول أبي علي في «ليس» فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها[1].

أما جمهور النحويين فذهبوا إلى أنها فعل، وقال الكسائي: إنها ربما جاءت عاطفة بمنزلة «لا» النسقية، وربما جاءت بمعنى «لا» النافية للجنس.

وجملة القول: إن «ليس» كلمة مختلف فيها، كما تقدم بيانه، وأكَّد هذا ابن برِّي فقال: إن الأدلة متعارضة ومتكافئة في «ليس» هل هي فعل أو حرف؟

ثم رجح فعليتها فقال:

والصحيح منهما على ما تقتضيه صناعة العربية أنها فعل ـ وإن كانت مشبهة للحرف ـ بمنزلة «نِعْمَ» و «عسى» ونحوها من الأفعال المضارعة للحروف، ولذلك منعت من التصرف فلا يكون لها مستقبل ولا حاضر ولا ماضٍ[2].

والذي أميل إليه هو أنها فعل لفظي لا حقيقي تطرأ عليه استعمالات تخرجه من الفعلية إلى الحرفية، ويدرك ذلك من خلال إعمالها وإهمالها.

أما قول ابن منظور نقلاً عن سيبويه ـ فيما يظهر لي ـ: أما قول بعض الشعراء:[3]

يا خيرَ من زانَ سُرُوجَ المَيْس قد رُسَّت الحاجاتُ عند قَيْسِ

إذ لا يزَالُ مُولَعاً بِلَيْسِ [4]

فإنه جعلها اسماً وأعربها [5].

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٧٩.

(٢) كتاب ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري ص ١٠٧.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) أبيات من الرجز، والسروج واحدها سَرْج وهو رحل الدابة، والميس: شجر عظام تتخذ منه الرحال، ورست: نسيت لتقادم عهدها.

(٥) اللسان «ليس» و «رسس»، والتاج «ليس»، ولم أجده في الكتاب ط بولاق. وط هارون.

فيمكن القول: إن «الباء» في قوله: «بليس» داخلة على محذوف والتقدير: إذ لا يزال مولعًا بقول ليس، أو يحمل على الحكاية [1]، ويبقى الإشكال في كسر السين، ويمكن توجيهه بأحد أمرين:

الأول: الضرورة حتى تتفق القافية في الحركة.

الثاني: أن الأصل: «بليسي» ثم حذفت الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها. وما نقله ابن منظور عن سيبويه من القول باسمية «ليس» إنما هو مخصوص بهذا الشاهد وأمثاله، لذا قال العكبري: «ليس» ليست اسماً عند أحد [2].

وذكر السيوطي أنه تتبع الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً فوصلت تسع عشرة كلمة هي: على، من، في، الهمزة، الهاء المفردة، لمَّا، هل، ها، حاشا، رُبَّ، النون، الكاف، علَّ، بلى، أن، ألا، إلى، خلا، لات [3].

ويلحظ أن السيوطي لم يذكر «ليس» معها مما يؤكد ما قاله العكبري.

عِلَّة جمودها:

«ليس» فعل ماضٍ ناقص جامد لا يتصرف.

قال سيبويه: «ليس» لا تكون تامة؛ لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثم لم يتَصَرَّفَ الفعل [4].

قال الصفار ـ شارح كتاب سيبويه ـ: وأما «ليس» فعلَّة ذلك ـ يعني عدم تصرفها ـ أنها سلبت المصدر لزوماً [5].

(١) الإنصاف المسألة (١٤)، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٤.

(٢) التبيين ص ٣١٠.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٢/ ١١، ١٤.

(٤) الكتاب ١/ ٢١، ٣٩٨، ٢/ ٣٦١، وانظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٦٢.

(٥) شرح الكتاب للصفار ١/ ٧٦ أمخ.

وقال المبرد: لعدم تصرف «ليس» لم تبن بناء الأفعال من بنات الياء مثل باع[١].

ولعدم تصرفها ـ أيضاً ـ لم يأت منها مستقبل ولا اسم فاعل ولا مصدر ولا اشتقاق[٢].

وبناءً على ما سبق فإنه لم يُقَل في «لَيْسَ»: «لاس» ولا «لِسْ» ولا «يَلِيْسُ» ولا «لَيْساً» ولا «لائس» ولا «مَلْيُوس».

وأكد المرادي [٣] وابن هشام[٤] هذا فقالا: إن «ليس» لا تتصرف باتفاق.

وعلل الشيخ خالد عدم تصرفها فقال: لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقاتها [٥].

وقال ابن يعيش: وأما كون «ليس» بمنزلة «ما» في النفي فيدل على مشابهة بينهما أوجبت جمودها وعدم تصرفها [٦].

وقال ابن عصفور: وأما ليس فإنها لم تتصرف لتمكن شبه الحرف فيها [٧].

ومن عدم تصرفها أنها لا تأتي تامة، قال الجرجاني: ولا يكون في «ليس» إلا الإتيان بجزأين كقولك: ليس زيد منطلقاً؛ لأنهم لم يجعلوا له تصرف أخواته ألا ترى أن لفظه ـ أيضاً ـ غيرُ متصرف كما يتصرف لفظ «كان» [٨].

وقال ابن جمعة الموصلي: لم تتصرَّف «ليس»؛ لأنها كما سرى العمل منها إلى «ما» كذلك سرى من «ما» إليها الجمود [٩].

---

(١) المقتضب ٤/ ٨٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦١، والمسائل الحلبيات ص ٢٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٣، واللسان «ليس».

(٣) توضيح المقاصد ١/ ٢٩٧.

(٤) أوضح المسالك ١/ ٢٣٨، وانظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٣٠.

(٥) التصريح ١/ ١٨٦.

(٦) شرح المفصل ٢/ ١١٢، وانظر منثور الفوائد للأنباري المسألة رقم ١٥ ص ٢٥.

(٧) شرح الجمل ١/ ٣٨٣.

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٠٢.

(٩) شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٥٩.

مما سبق يعلم أن جمود «ليس» أمر مجمع عليه.

وينبني على جمودها عدم جواز بنائها للمفعول، فالأصل فيها أن تدخل على المبتدأ والخبر فتقول: ليس الوعد صادقاً، ولا يجوز أن تقول: لِيْسَ صادقٌ، فتبني الفعل للخبر؛ لأنه فعل جامد ولأنك لو فعلت ذلك لما ذكرت المبتدأ في اللفظ ولا في التقدير، وهذا لا يجوز، كما لا يجوز في الخبر العاري مبتدؤه من «ليس».

وهذا الحكم جارٍ في جميع الأفعال التي تدل على الزمان وحده، فأصل الكلام بها الابتداء والخبر، ومما يؤكد هذا أنك تأتي معها بالضمير المنفصل حيث يُقْدَرُ على المتصل، كما كان ذلك في أصل الابتداء.

وتساءل الفارسي فقال: فإن قلت: فهلا أجزته على من قال: كُنْتُه ولَيْسَهُ، ونحو ذلك؟

فإن ذلك لا يجوز من حيث لم يجز: زيدٌ اليومَ، وأنت إنما تقصد أن تسند إليه مثالاً من أمثلة الأفعال لا اسماً من أسماء الزمان.

ألا ترى أن الفعل هنا دال على الزمان وحده، فالكلام لا يوازي «ضُرب زيدٌ»؛ لأنه يُنْتَقَصُ منه دلالة الحدث [1].

وأمر آخر وهو أن الخبر يكون جملة، والجمل لا تكون فاعلة ولا نائبة عن الفاعل، ويكون مفرداً مشتقّاً فيه ضمير، فيبقى ذلك الضمير بلا عائد [2]، أي: بعد حذف اسم الفعل الناقص.

(١) المسائل البصريات ١/ ٢٣٢ بتصرف.

(٢) التبصرة للصيمري ١/ ١٢٥، ومنثور الفوائد لأبي البركات الأنباري، المسألة رقم (٧٤) ص ٤٥ - ٤٦، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٣٧.

معناها في التراث النحوي:

قال ابن منظور: قال سيبويه: «ليس» كلمة ينفى بها ما في الحال [١]، وهذا هو المشهور فيها عند النحويين [٢].

قال الصبان: أي لانتفاء الحدث في الحال، ويَرِدُ عليه أنه فعل ماضٍ، وزمن الفعل الماضي ماضٍ، ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الأفعال في الدلالة على المضي عارض نشأ من شبهها الحرف في الجمود والمعنى [٣].

وقال الجزولي: «ليس» لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقاً [٤].

فقال أبو علي الشلوبين: قال الجزولي ذلك وإن كان الأشهر عند النحويين أن «ليس» إنما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال؛ لأن سيبويه حكى: ليس خلق الله مثله [٥]، وأجاز: ما زيدٌ ضربته [٦]، على أن تكون «ما» حجازية [٧].

ووجه الاستدلال من كلام سيبويه أن «ليس» فيما حكاه عن العرب تدل على نفي الماضي بدليل «خلق»، ولو لم يصح في «ليس» نفي الماضي لم يجز ذلك في «ما» المحمولة عليها.

وقال ابن الحاجب: ذهب بعضهم إلى أن «ليس» للنفي مطلقاً حالاً كان أو غيره، ولا بُعْدَ في ذلك [٨].

وقال الجزولي: وقيل في الحال هذا القول [٩].

---

(١) اللسان «ليس»، والتاج «ليس».

(٢) المسائل الحلبيات ص ٢١٠، ٢٢٢، ومنثور الفوائد للأنباري المسألة رقم ١٥ ص ٢٥، والمغني لابن هشام ١/ ٢٣.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٢٧.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٧٢.

(٥) الكتاب ١/ ٣٥.

(٦) المرجع السابق ١/ ٧٣.

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٧٢.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٨٦، وانظر شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٨٥.

(٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٧٢.

فقال الشلوبين: وهو الأشهر عند النحويين، وظن المؤلف ـ يعني الجزولي ـ أن هذا القول منهم مخالف للقول الذي قدمه، الذي ذكرناه عن سيبويه وليس مخالفاً، ولكنهم يريدون إذا لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان دون زمان، ونفي بـ «ليس» فإنه يحمل نفيها له على الحال كما يحمل الإيجاب عليه أيضاً، فإن اقترن بالخبر الزمان أو ما يدل عليه فتكون في الإيجاب بحسب ما يقترن من الزمان به، فكذلك يكون مع «ليس» فإذا كان مرادهم هذا الذي ذكرناه فلا يكون ذلك خلافاً على سيبويه[1].

وذهب ابن مالك إلى أن النفي بـ «ليس» يشمل جميع الأزمنة فقال: زعم قوم من النحويين أن «ليس» و «ما» مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال وما في الماضي وما في الاستقبال.

ثم ساق ابن مالك ما ذكرته آنفاً من كلام الجزولي وأبي علي الشلوبين إلى أن قال: قلت: قد ورد استقبال المنفي بليس في القرآن العزيز وأشعار العرب كثيراً، وكذا ورد استقبال المنفي بـ «بما» فمن استقبال المنفي بـ «ليس» قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ليس لهم طعام إلا من ضريع﴾[4]

ومثله قول حسان:

وما مثله فيهم ولا كان قبله ... وليس يكون الدهرَ ما دام يَذْبُل [5]

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٧٢، وانظر الارتشاف ٢/ ٧٩، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٢٧.

(٢) هود: ٨.

(٣) البقرة: ٢٦٧.

(٤) الغاشية: ٦.

(٥) بيت من الطويل، من قصيدة في مدح الزبير بن العوام و «يذبل» جبل في نجد، والاستشهاد فيه على أن «ليس» نفت المستقبل وهي في الأصل لنفي الحال، لوجود القرينة والبيت في الديوان ص ١٩٨، وفيه (فما مثله) والعيني ٢/ ٢.

إلى آخر ما ساقه ابن مالك من الشواهد وعددها خمسة لـ «ليس» وخمس آيات كريمات وبيتان من الشعر لـ «ما» وختم ذلك بقوله: وشواهد ذلك شائعة ذائعة [١].

ويمكن القول: إن القرائن هي التي صرفت النفي بـ «ليس» ـ فيما ذكره ابن مالك ـ إلى الاستقبال.

وذهب علي بن سليمان اليمني إلى أنها تنفي المستقبل فقال: إنها وإن لم تتصرف في نفسها فهي متصرفة في معناها؛ لأنها جاءت بلفظ الماضي نفياً للمستقبل [٢].

وحرر العيني المسألة فقال: وهذا الباب فيه اختلاف فقال الجزولي: هي للنفي مطلقاً، وقال الجمهور هي لنفي الحال، وقال الزمخشري في المفصل فلا تقول: ليس زيد قائماً غداً، وقال الشلوبين وتبعه الناظم[٣] وابنه ـ وهو الصواب ـ إذا لم يكن للخبر زمن مخصوص تقيَّد نفيها بالحال كما يحمل عليه الإيجاب المطلق وإن كان له زمن مخصوص تقيَّد نفيها به [٤].

قال ابن يعيش: وقول الزمخشري: لا تقول: ليس زيد قائماً غداً، يريد أنها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا غير، ولا ينفى بها في المستقبل، وقد أجازه أبو العباس المبرد وابن درستويه[٥].

وممن قال بقول الزمخشري ابن جماعة الموصلي، فقد قال: والأكثر أنها لنفي الحال، فلا يجوز وقوع المستقبل خبرها، فلا يقال: ليس زيد قائماً غداً، ولا يقوم

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢.

(٢) كشف المشكل ١/ ٣٢٨.

(٣) يلحظ أن الناظم ـ كما أشرت إلى ذلك آنفاً ـ نص على أن ليس ينفى بها ما في الماضي وما في المستقبل.

(٤) العيني على هامش الخزانة ٢/ ٦، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٦.

(٥) شرح المفصل ٢/ ١١٢.

غداً، ولا الماضي نحو: ليس زيد قام. ويتابع ابن جماعة حديثه فيقول: إنها للنفي مطلقاً بدليل قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[1] ولا دليل فيها لجواز أن تكون حكاية حال مستقبلة، ويضمر فيها الشأن[2].

وجملة القول: إن النصوص اللغوية وفي مقدمتها آيات القرآن الكريم تدل دلالة قاطعة على أن النفي بها يحصل في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل، فمن نفيها في الماضي قولهم: ليس خلق الله مثله [3].

ومن نفيها في الحاضر قوله تعالى: ﴿فليس له اليوم ها هنا حميم﴾ [4] ومن نفيها في المستقبل قوله تعالى: ﴿ليس لهم طعام إلا من ضريع﴾ [5].

ويأتي اعتراض جمهور النحويين لإفادة «ليس» النفي في الماضي والمستقبل بناءً على أن إفادة النفي في النصوص السابقة مدلول عليه بقيد في الجملة، فإذا عريت الجملة من التقييد بزمن معين تعين في «ليس» النفي في الحال لا غير كقوله تعالى: ﴿ليس على الأعمى حرج..﴾ [6].

لذا فمن رأى أنها للنفي مطلقاً اعتد بالقرائن، ومن رأى أنها لا تأتي للنفي في الماضي ولا في المستقبل ولو وجدت قرينة فلا يصح عنده أن يقال: ليس زيد قام، ولا: ليس زيد قائماً غداً، فهذا بنى حكمه على عدم الاعتداد بالقرائن.

والقول المتجه عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه أبو علي الشلوبين ومن تبعه؛ لأن الشواهد تعضده، والمعنى يؤيده.

---

(١) هود: ٨ وقد سبق أن ابن مالك يستشهد بهذه الآية على النفي بليس في المستقبل.

(٢) شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٨٥.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥.

(٤) الحاقة: ٣٥.

(٥) الغاشية: ٦.

(٦) النور: ٦١.

عدم دلالتها على الحدث:

قال ابن يعيش: وتسمى «كان وأخواتها» أفعالاً ناقصة، وأفعال عبارة، ثم علل كونها أفعالاً وكونها ناقصة ثم قال: وقيل أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل أفعال عبارة، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب [1].

وقد فهم ابن يعيش عدم دلالة «كان وأخواتها» على الحدث من قول سيبويه.. وذلك قولك: كان ويكون وصار وما دام وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر [2].

قال ابن يعيش: يريد ما كان مجرداً من الحدث فلا يستغني عن منصوب يقوم مقام الحدث [3].

فابن يعيش إذن يرى أنها تدل على الزمن دون الحدث، وقد قال بذلك جماعة منهم: المبرد[4]، وابن السراج[5]،والزجاجي[6]، والفارسي[7]، وابن جني[8]، وابن برهان[9]،

(١) شرح المفصل ٧/ ٨٩، ٩٠، وانظر: منثور الفوائد للأنباري المسألة رقم ١٠٧ ص ٥٥.
(٢) الكتاب ١/ ٢١.
(٣) شرح المفصل ٧/ ٩٠.
(٤) المقتضب ٣/ ٩٧ و ٤/ ٨٦.
(٥) الأصول ١/ ٨٢.
(٦) لم أقف على رأيه في كتابه الجمل المطبوع ولكن انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٥٧.
(٧) البصريات ١/ ٢٣٢، والحلبيات ص ٢٢٢.
(٨) اللمع ص ٩٥.
(٩) شرح اللمع ١/ ٤٩.

والجرجاني[1]، والأنباري[2]، والشلوبين[3].

وأبطل ابن مالك دعواهم من عشرة أوجه ذكرها في شرح التسهيل وذهب إلى أنها تدل على الحدث، وأن قوله هو ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي [4]، واستثنى ابن مالك «ليس» فقال: إنها لا تدل على حدث ولا على زمن [5].

وقال ابن عصفور: وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين، هل تدل على معنى الحدث أم لا؟

فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث وإنما هي لمجرد الزمان ولذلك لم يلفظ لها بمصدر، لا يقال: كان زيد قائماً كوناً، ولا أمسى عبدالله ضاحكاً إمساءً، وكذلك سائر أخواتها.

والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها [6]، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول.

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث، ومما يدل على أنَّ في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل منها نحو: كن قائماً، وأنا كائن منطلقاً، والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٩٨.

(٢) منثور الفوائد المسألة رقم ١٤ ص ٢٥.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢١٧.

(٤) لم أجد نصّاً صريحاً في شرح السيرافي للكتاب ولكن قد يفهم من تشبيهه لكان وأخواتها بـ«ضرب» في أكثر من موضع.

(٥) التسهيل ص ٥٣، وشرحه لابن مالك ١/ ٣٣٨، ٣٤٠.

(٦) نسب أبو حيان هذا القول إلى ابن خروف. انظر الارتشاف ٢/ ٧٥.

فإن قيل: لا تدل على معنى الحدث إذ قد رفض النطق به، فالجواب: إن الخبر الذي عوِّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل [١].

مما سبق يتبين أن الخلاف بين النحويين في دلالة «كان» وأخواتها على معنى الحدث خلاف ظاهر [٢]، ولكن هل ينجر هذا الخلاف على «ليس»؟

الذي يظهر لي أن «ليس» عند جمهورهم لا تدل على الحدث، بل إن ابن مالك سلبها الدلالة على الحدث والزمن معاً، ويؤيده في هذا من ذهب إلى القول بحرفيتها كالفارسي وابن شقير، أما ابن عصفور فظاهر عبارته أنها تدل على الحدث، إذ لم يخرجها من تعميم كلامه على الأفعال الناقصة. وكذلك الرضي فقد ذكر أن «ليس» الدالة على الانتفاء، تدلُّ على حدثٍ معينٍ لا يدل عليه الخبر، وذلك ظاهر فيها[٣] وكذلك أبو حيان فقد قال عن الأفعال الناقصة: المشهور والمنصور أنها تدل على الحدث والزمان [٤]، ولم يخرج «ليس» منها.

(١) شرح الجمل ١/ ٣٨٥، ٣٨٦، وانظر الهمع ١/ ١١٣، ١١٤.

(٢) الارتشاف ٢/ ٧٥، والمغني ٢/ ٤٣٦.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٩٠.

(٤) الارتشاف ٢/ ٧٥.

الخاتـمة

الحمد لله الذي وفق وسدد، وأعان وأرشد. أما بعد:

فهذا ملخص لما سبق ذكره أجمله في الآتي:

١ـ ترجيح القول بعدم تركيب «ليس» على القول بتركيبها.

٢ـ بيان أن «ليس» في الأصل على وزن «فَعِلَ» بكسر العين ثم خففت بالإسكان وفاؤها ولامها مفتوحتان وقد يضمان، وقد تحذف عينها وتسكن لامها.

٣ـ بيان العلاقة بينها وبين بعض الكلمات المشابهة لها في اللغات السامية.

٤ـ ترجيح القول بفعليتها على القول بحرفيتها، وأن القرائن لها أثر في تحديد زمانها.

٥ـ بيان علة جمودها.

٦ـ بيان عدم دلالتها على الحدث عند الجمهور، بل إن ابن مالك سلبها الدلالة على الحدث والزمان معاً، أما ابن عصفور والرضي فقالا بدلالتها على الحدث، وقال أبو حيان بدلالتها على الحدث والزمان.

٧ـ بيان عدم القول بزيادتها وأن من رأى غير ذلك فعليه بالدليل.

٨ـ بيان أن «ليس» لا تكون اسماً عند أحد من العلماء ـ كما صرح بذلك العكبري ـ وأنها قد حملت على الاسمية في أحد الشواهد.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

١ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي؛ تحقيق طارق الجنابي .ـ ط١ .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

٢ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق مصطفى أحمد النماس .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٣ـ الأشباه والنظائر في النحو/ للإمام جلال الدين السيوطي؛ تحقيق طه عبدالرؤوف سعيد .ـ القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٤ـ الأصول في النحو/ لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ت ٣١٦ هـ؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ .ـ بيروت: دار الفكر.

٦ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ لجمال الدين ابن هشام الأنصاري. معه عدة السالك/ لمحمد محيي الدين عبدالحميد .ـ ط٥ .ـ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٧ـ الإيضاح في شرح المفصل/ لأبي عمرو عثمان بن الحاجب؛ تحقيق موسى بناي العليلي .ـ بغداد: مطبعة العاني [د.ت.].

٨ـ تاج العروس من جواهر القاموس/ لمحمد مرتضى الزبيدي .ـ القاهرة: المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.

٩ـ التبصرة والتذكرة/ لابن إسحاق الصيمري؛ تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين .ـ ط١ .ـ دمشق: دار الفكر؛ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ١٤٠٣هـ.

١٠ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١١ـ التسهيل/ لابن مالك؛ تحقيق محمد كامل بركات .ـ القاهرة: وزارة الثقافة، ١٣٨٧هـ.

١٢ـ التصريح بمضمون التوضيح/ للشيخ خالد الأزهري .ـ بيروت: دار الفكر.

١٣ـ التطور النحوي للغة العربية/ للمستشرق الألماني برجشتراسر؛ أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبدالتواب، القاهرة: مكتبة الخانجي؛ الرياض: دار الرقاعي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٤ـ توضيح المقاصد/ للمرادي؛ تحقيق عبدالرحمن علي سليمان .ـ ط٢ .ـ القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، [د.ت.].

١٥ـ الجنى الداني في حروف المعاني/ للمرادي؛ تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .

١٦ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ انظر شرح الأشموني.

١٧ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ لابن السيد البطليوسي؛ تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي .ـ بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

١٨ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ للبغدادي .ـ بيروت: دار صادر [د.ت.].

١٩ـ الخصائص/ لابن جني؛ تحقيق محمد علي النجار .ـ ط ٢ .ـ بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، [د.ت.].

٢٠ـ ديوان حسان بن ثابت .ـ بيروت: دار صادر.

٢١ـ ديوان رؤبة وملحقاته «مجموعة أشعار العرب»/ اعتنى به وليم بن آلُورد البروسي .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م.

٢٢ـ رصف المباني/ للمالقي؛ تحقيق محمد أحمد الخراط .ـ ط٢ .ـ دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

٢٣ـ شرح أبيات مغني اللبيب/ للبغدادي؛ حققه عبدالعزيز رباح وأحمد الدقاق .ـ ط٢ .ـ دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٧هـ.

٢٤ـ شرح الأشموني بحاشية الصبان .ـ القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

٢٥ـ شرح ألفية ابن معط/ لابن جمعة الموصلي؛ تحقيق علي موسى الشوملي .ـ ط١ .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٥هـ.

٢٦ـ شرح التسهيل/ لابن مالك؛ تحقيق عبدالرحمن السيد، محمد المختون .ـ ط١ .ـ القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ.

٢٧ـ شرح الجمل/ لابن عصفور؛ تحقيق صاحب أبو جناح .ـ بغداد، ١٤٠٠هـ.

٢٨ـ شرح الشواهد الكبرى للعيني على هامش الخزانة.

٢٩ـ شرح قطر الندى وبل الصدى/ لابن هشام؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٨٣هـ.

٣٠ـ شرح الكافية/ للرضي، .ـ ط٣ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

٣١ـ شرح كتاب سيبويه/ لقاسم بن علي الصفار، (الجزء الأول مصورة عن نسخة كوبريلي رقم ١٤٩٢).

٣٢ـ شرح اللمع/ لابن برهان؛ تحقيق فايز فارس .ـ ط١ .ـ الكويت، ١٤٠٤هـ.

٣٣ـ شرح المفصل/ لابن يعيش .ـ بيروت: عالم الكتب؛ القاهرة: مكتبة المتنبي.

٣٤ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير/ للشلوبين؛ درسه وحققه تركي العتيبي .ـ ط١ .ـ الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٥ـ الصاحبي/ لابن فارس؛ تحقيق: السيد أحمد صقر .ـ القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي.

٣٦ـ فصول في فقه العربية/ لرمضان عبدالتواب .ـ ط١ .ـ القاهرة: دار الحمامي للطباعة، ١٩٧٣م.

٣٧ـ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية/ لجرجي زيدان .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، ١٩٨٧م.

٣٨ـ في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث/ تأليف مهدي المخزومي .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة مصطفى البابي، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .

٣٩ـ الكتاب/ لسيبويه .ـ ط١ .ـ القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٣١٦هـ.

٤٠ـ الشعر/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق وشرح محمود محمد الطناحي .ـ ط١ .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤١ـ العين/ لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي .ـ بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٤م.

٤٢ـ كشف المشكل في النحو/ لعلي بن سليمان الحيدرة؛ تحقيق هادي مطر .ـ ط١ .ـ بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٤٠٤هـ.

٤٣ـ لسان العرب/ لابن منظور .ـ بيروت: دار صادر.

٤٤ـ اللمع في العربية/ لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تحقيق حامد المؤمن، .ـ ط١ .ـ بغداد: مطبعة العاني، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٥ـ مجالس ثعلب/ شرح وتحقيق عبدالسلام هارون .ـ ط٣ .ـ القاهرة: دار المعارف.

٤٦ـ المسائل البصريات/ للفارسي؛ تحقيق محمد الشاطر .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ.

٤٧ـ المسائل الحلبيات/ للفارسي؛ تحقيق حسن هنداوي .ـ ط١ .ـ دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.

٤٨ـ معاني القرآن/ للفراء .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠م.

٤٩ـ معاني القرآن/ للأخفش؛ تحقيق هدى قراعة .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطعبة المدني، ١٤١١هـ.

٥٠ـ معجم مقاييس اللغة/ لابن فارس؛ تحقيق عبدالسلام هارون .ـ بيرو: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٥١ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لابن هشام؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد .ـ القاهرة: مطبعة المدني.

٥٢ـ المفردات في غريب القرآن/ للراغب الأصفهاني؛ تحقيق محمد سيد كيلاني .ـ بيروت: دار المعرفة.

٥٣ـ المفصل في علم العربية/ للزمخشري .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الجيل.

٥٤ـ المقتصد في شرح الإيضاح/ لعبدالقاهر الجرجاني؛ تحقيق كاظم المرجان .ـ بغداد: دار الرشيد للنشر.

٥٥ـ المقتضب/ للمبرد؛ تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة .ـ بيروت: عالم الكتب.

٥٦ـ المقرب/ لابن عصفور؛ تحقيق عبدالله الجبوري، أحمد الجواري، بغداد: مطبعة العاني.

٥٧ـ ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد العالم اللغوي ابن بري/ تحقيق ودراسة حنا جميل حداد، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٨ـ الممتع في التصريف/ لابن عصفور؛ تحقيق فخر الدين قباوة .ـ ط٤ .ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٥٩ـ من تراثنا اللغوي القديم ما يسمى في العربية بالدخيل/ لطه باقر .ـ بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٠ـ منثور الفوائد/ لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق حاتم الضامن .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦١ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع/ للإمام السيوطي .ـ بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

* * *